التصدي للهجرة غير النظامية من العراق في القانونين الدولي والوطني

https://doi.org/10.17656/jlps.10354

أ.م.د.هەلاله محمد تقي محمد أمين
قسم العلوم السياسية/كلية العلوم السياسية،جامعةالسليمانية–إقليم كوردستان العراق
Halala.taky@univsul.edu.iqu
07701576339

الخلاصة

يكرس هذا البحث لدراسة الجهود الدولية والوطنية للتصدي للهجرة غير النظامية من العراق،مع التركيز خاصة على الهجرة غير النظامية من كوردستان العراق،بما في ذلك الهجرة إلى خارج العراق،بوصفه أنموذجاً بارزاً في وقت الراهن ونتاج لأسباب مختلفة كالسياسية أوالاقتصادية،أو الهروب من الأزمات وعدم الأستقرار،أوالتحرر من فشل الحكم،مما يشكل موضوعاً رئيساً للدراسات في القانون الدولي والقانون الوطني على حد سواء.ويستهدف كذلك النظر في التحديات التي يواجهها العراق في قضايا الهجرة و أسباب والدوافع الهجرة من إقليم كوردستان العراق والإعادة القسرية أوالطوعية للمهاجرين الى الإقليم.وإلى هذه النقطة،يحاول هذا البحث اقتراح الحلول الممكنة للحد من الهجرة غير النظامية من العراق عموماً ومن إقليم كوردستان العراق خصوصاً وكذلك النظر في إعادة القبول والإندماج العائدين بعد عودتهم قسراً أو طوعاً.

ويتوزع البحث على محورين،يتناول المحور الأول،التعاون الدولي لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق،ويكرس المحور الثاني لجهود الوطنية لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق وإقليم كوردستان العراق.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية،القانون الدولي،القانون الوطني،العراق وإقليم كوردستان العراق،إعادة الإدماج العائدين.

Addressing Irregular Migration from Iraq in International and National Law

Dr. Hilala Mohammed Taqi Mohammed Amin
Department of Political Science/College of Political Science, University of Sulaymaniyah, Kurdistan Region of Iraq

Abstract

This study is devoted to studying international and national efforts to address irregular migration from Iraq, with a particular focus on irregular migration from Iraqi Kurdistan, including migration outside Iraq, as a prominent model at the present time and the result of various reasons such as political or economic, or escaping crises and instability, or liberation from the failure of governance, which constitutes a major topic for studies in both international and national law. It also aims to examine the challenges facing Iraq in migration issues, the causes and motivations for migration from the Kurdistan Region of Iraq, and the forced or voluntary return of migrants to the region. To this end, this research attempts to propose possible solutions to limit irregular migration from Iraq in general and from the Kurdistan Region of Iraq in particular, as well as to consider the readmission and integration of returnees after their forced or voluntary return.

The study is divided into two axes.The first addresses international cooperation to combat irregular migration from Iraq, while the second focuses on national efforts to combat irregular migration from Iraq and the Kurdistan Region of Iraq.
Keywords:irregular migration,international law,national law,Iraq and the Kurdistan Region of Iraq,reintegration of returnees.

بەرەنگاربونەوەی کۆچی ناڕێکخراو لە عیراقەوە لەهەردوویاسای نێودەوڵەتی ونیشتمانیدا

قسەکردن لەسەر کۆچی ناڕێک لە عێراقەوە لە یاسای نێودەوڵەتی و نیشتمانیدا

پرۆفیسۆری یاریدەدەر هیلاله محەمەد تەقی محمد ئەمین

بەشی زانستە سیاسییەکان/کۆلێژی زانستە سیاسییەکان، زانکۆی سلێمانی، هەرێمی کوردستانی عێراق

پوختە

ئەم توێژینەوەیە باسی هەوڵەنێودەوڵەتی ونیشتمانییەکان دەکات لەپێناو بەرەنگاربونەوەی کۆچکردنی ناڕێکخراوکەلەعیراقەوە ئەنجامدەدرێت،وبەتایبەتی جەخت دەخاتەسەر کۆچکردنی ناڕێکخراو کەلەهەرێمی کوردستانی عیراقەوە ئەنجامدەدرێت بۆدەرەوەی عیراق،کە لەکاتی ئێستادا بە نمونەیەکی دیار وەسف دەکرێت وبەهۆی کۆمەڵێک هۆکارەوە رووەدات،لەوانە هۆکاری سیاسی وئابووری،یاخود بەهۆی ویستی دەربازبون لەقەیران وناسەقامگیری،یاخود لەپێناو ویستی رزگاربوون لە حوکمێکی شکستخواردوو،بەجۆرێک ئەم بابەتە بوەتە بابەتێکی سەرەکی لە هەردوو یاسای نێودەوڵەتی ونیشتمانییدا.هەروەها ئامانجی ئەم توێژینەوەیە بریتییە لە لێکۆڵینەوە لەو ئاڵەنگارییانەی کە عیراق دووچاری دەبێت لە مەسەلەی کۆچ وهۆکارەکان وپاڵنەرەکانی کۆچکردن لەهەرێمی کوردستانی عیراقەوە بۆ دەرەوەی عیراق وهەروەها باسی گەرانەوەی کۆچبەرەکان دەکات چ بەزۆربێت یان بەدڵخوازی کۆچبەرەکان بێت.بۆئەمەش ئەم توێژینەوەیە هەوڵ دەدات پێشنیاری چارەسەری گونجاو بکات بۆ کەمکردنەوەی کۆچی ناڕێکخراو کەلە عیراق بەشێوەیەکی گشتی ولەهەرێمی کوردستانی–عیراق بەشێوەیەکی تایبەتی دەکرێت بۆدەرەوەی ووڵات،وهەروەها باسی وەرگرتنەوەی کۆچبەران دەکات پاش گەراندنەوەیان بۆعیراق وهەرێمی کوردستان چ گەڕانەوەی زۆرەملێ یان دڵخوازانەی خۆیان بێت،وە چۆنیەتی دوبارە تێکەڵکردنەوەیان بە کۆمەڵگەکەیان.

ووشەکلیلیەکان:کۆچی ناڕێکخراو،یاسای نێودەوڵەتی،یاسای نیشتمانی،عیراق وهەرێمی کوردستانی عیراق،دووبارە تێکەڵکردنەوەی کۆچبەرەگەڕاوەکان

المقدمة

لا تثريب في أن دراسة الهجرة على وجه العموم،وغير النظامية منها تدور حول التعرف على التزامات الدولية والإقليمية والمحلية بشأن التصدي لها والبحث في خلفية العوامل الرئيسية الدافعة للهجرة في الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين نحو الدول الغربية،وتسهيل عملية العودة الطوعية وإعادة إدماج المهاجرين الى الوطن.أما الهجرة غير النظامية من العراق عموماً ومن إقليم كوردستان العراق خصوصاً،اصبحت ظاهرة غير طبيعية وشملت فئات المجتمع العراقي والكورد كافة.لقد تسببت الحرب والصراعات في حركات هجرة هائلة في العراق.فقد غادر العراقيين في أوقات مختلفة،ومن أماكن مختلفة،ومن المعروف ان المواطن العراقي والكوردستاني متمسك بترابه ويضحى بحياته للدفاع عن ارضه ومقدساته،لكن يلاحظ بعد تحرير جزء اكبر من

كوردستان العراق واجراء العملية الانتخابية وتشكيل البرلمان الكوردي،تم تقسيم إقليم كوردستان العراق الى ادارتين،وظهر خلل في كل من إدارتين واصابة الادارة بالشلل مما أدى الى خلق أجواء مليئة بالقلق والخوف من المستقبل والشعور بانعدام الاستقرار،الأمر الذي ادى الى هجرة اعداد كبيرة من السكان والشباب وترك وطنهم .

وحيث أن مرحلة العودة هي واحدة من المراحل المحتملة ضمن دورة الهجرة،فإن الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق والإقليم والتي دفعت إلى مثل هذه الحركات الهجرية،تعتبر أيضاًعوامل مؤثرة أيضاً في عودة المهاجرين العراقيين والكورد سواء كان طوعاً أم قسراً،الأمر الذي ادى الى ظهور مشكلة إعادة إدماج المهاجرين العائدين.وبما أن موضوع الهجرة غير النظامية وإعادة إدماج المهاجرين هو موضوع حرج لتأثيره الديمغرافي والاجتماعي والسياسي في العراق والإقليم،إذن لابد الإشارة إلى الدور الذي يلعبه كل من العراق والإقليم في التصدي للهجرة غير النظامية للعراقيين،وبيان مدى ترحيب حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان بعودة المهاجرين وإعادة دمجهم ودعمهم.

إشكالية البحث:يعالج هذا البحث إحدى المسائل ذات الأهمية في الدراسات القانونية،والتي تحظى بالاهتمام على المستويين الدولي والوطني،وهي مسألة الهجرة غير الظامية وإعادة الإدماج المهجرين،ولاسيما الهجرة من العراق عموماً وإقليم كوردستان العراق خصوصاً،وذلك من خلال تسليط الضوء على الإطار الدولي للتصدي لها،وتوضيح الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لمواجهتها،مع التركيز على توضيح جهود العراق،بوصفه إحدى الدول المنشأ للمهاجرين غير النظاميين الذي يقع عليه مسؤوليات والتزامات واضحة تجاه مواطنيه متأصلة في سيادته ومتجذرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.هذا فضلا عن النظر في أسباب ودوافع تدفقات الهجرة غير النظامية من العراق وإقليم كوردستان منذ عام ٢٠٠٣، وما رافقه من ارتفاع في أعداد المهاجرين العائدين الى العراق وإقليم كوردستان بين حين وآخر،ومدى الزام كل من العراق والإقليم بتحسين القوانين والسياسات والممارسات لضمان أن تكون عمليات عودة مهاجرين العراقيين عموماً ومهاجرين الكورد الى الإقليم آمنة وكريمة وتكون إعادة الإدماجهم في إقليم كوردستان العراق خصوصاً،يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية،وذلك من اجل وضع آليات لازمة للاستجابة للتحركات الكبيرة للعراقيين في المستقبل بمزيد من الفعالية وتحقيق الاحترام الفعال للكرامة الإنسانية للعائدين ورفاههم وتقديم المساعدة في التصدي للهجرة غير النظامية من العراق وإقليم كوردستان العراق والمساعدة على العودة الطوعية التلقائية.

أهمية البحث: ويتضح أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مفهوم الهجرة غير النظامية من العراق عموماً وإقليم كوردستان خصوصاً نحو الدول الغربية،وتركيز بشكل خاص على الفترة التي انقضت منذ ٢٠٠٣ مروراً بهزيمة داعش في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧،والتي شهد خلالها العراق استقرارا نسبيا،وتحسنًا اقتصاديًا في بعض المناطق،وعودة المهاجرين الى الوطن.مع بيان محاولة الوقوف على موقف المشرع العراقي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية للعراقيين والكورد والتخفيف من حدتها،وتحديد الخلفية القانونية لسياسة المشرع العراقي فيما يتعلق بالتصدي لهذه الهجرة ومدى انسجامه مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والعكس في هذا المضمار. كما تهدف إلى تقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتعامل مع مشكلة المهاجرين العائدين وكيفية إعادة إدماجهم في المجتمع العراقي،فضلاً عن توفير معلومات حول دعم المجتمع الدولي لحكومة العراق وكيفية مساهمة العراق في العودة المستدامة وإعادة الإدماج في العراق كبلد المنشأ.

تساؤلات البحث:وعليه السؤال الأساسي يتمثل في مايأتي:ما مدى التزام العراق وإقليم كوردستان العراق بالتعاون الدولي لتحديد التحديات والتصدي للهجرة غير النظامية من العراق وتقديم المعالجات القانونية اللازمة لإعادة إدماج المهاجرين العائدين؟

فرضية البحث:عدم قدرة العراق واقليم كوردستان العراق على تقديم مساعدة للتصدي للتحديات التي تواجه الهجرة،ورصد والحد من هجرة غير النظامية ومعالجة اسباب الكامنة من وراءها وعلاجها.هذا بالإضافة الى عدم قدرتهما على تعزيز عملية إعادة الادماج سواء كان في حالة عودة طوعية تلقائية أو قسرية،بحيث اصبح المهاجرين العائدين الى الإقليم يواجهون صعوبة في إعادة التكيف وإعادة بناء حياتهم بمجرد عودتهم إلى وطنهم بسبب العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية نفسها التي دفعتهم إلى الهجرة في المقام الأول،وخاصة هؤلاء الذين ظلوا خارج العراق والإقليم لفترة طويلة.

منهجية البحث:ولدراسة موضوع البحث جرى الاعتماد على المناهج الوصفية والتحليلية،لغرض بيان معالم هذا الموضوع،تم اتباع منهج القانوني والتحليل الوصفي في دراسة النصوص القانونية في عرض السياسة وتحديد القواعد القانونية التي يتبناها العراق في التعامل مع الهجرة غير النظامية والمهاجرين العائدين،ووصف الصكوك الدولية المتعلقة بموضوع الدراسة،وما يرتبط بها من شروح وإيضاحات.

هيكلة البحث:جاء هذا البحث مقسماً على مبحثين،أفردت الأول للتعاون الدولي لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق نحو الدول الغربية،وخصصت الثاني الجهود الوطنية لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق وإقليم كوردستان.ثم أنهيت البحث بخاتمة تلخص أهم الاستنتاجات التي توصلت لها،والتوصيات المقترحة.

المبحث الأول

التعاون الدولي لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق نحو الدول الغربية

يتوزع هذا المبحث على المطلبين،نتناول بالبحث في المطلب الأول مفهوم الهجرة غير النظامية من العراق نحو الدول الغربية ودوافعها،وفي المطلب الثاني الجهود الدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق،وعلى الوجه الآتي:

المطلب الأول

مفهوم الهجرة غير النظامية من العراق نحو الدول الغربية ودوافعها

الفرع الأول: مفهوم الهجرة غير النظامية من العراق نحو الدول الغربية

الهجرة[١]هي"الانتقال من الموقع الجغرافي إلى آخر،حسب الضرورات الحياتية والمصلحية أو المعيشية،سواء كانت على شكل أفراد أو عوائل أو جماعات دينية أم عرقية أم سياسية"[٢].فهي ظاهرة معروفة في المجتمع الإنساني القديم بصور وأشكال مختلفة،ولعل أفضل تعريف لهذه الظاهرة،هي أنها "احتجاج ضد اللامساواة وإحدى مظاهر الإنسان نحو الحياة الكريمة،وتحديه

[١]انظر:د.رشا على الدين أحمد،المركز القانوني للعامل المهاجر(دراسة على ضوء قواعد القانون الدولي الاتفاقي والتشريعات الوطنية)،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية(المنصورة)،العدد٦٥،أبريل 2018،ص٩.متاح على الموقع الإلكتروني: https://mjle.journals.ekb.eg/article_155796.html،تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٣/١٤.

[٢] رزگارسعيد قادر بشدري،الهجرة والتغيير الديمغرافي وخطط التنمية في العراق(إقليم كوردستان نموذجاً)،مركزالدراسات الكوردية(كوردولوجي)،مطبعة رنج،السليمانية،٢٠٠٩،ص١١.

لقسوة الطبيعة وقوى التسلط والاستغلال التي تحرص باستمرار على إبقاء حالة اللاتوازن في الأرض"[١].فالهجرة نوعان قد تكون داخلية والتي تتم بإنتقال الفرد داخل حدود دولته الجغرافية وهي لا تحتاج إلى إذن أو موافقة فهي حق مكفول لجميع الأفراد الذين ينتمون إلى الدولة ويعتبرون من مواطنيها. وقد تكون دولية تتعدى الحدود الجغرافية والسياسة من دولة معينة إلى دولة أخرى وهنا يتعين على الفرد الحصول على إذن مسبق بالدخول إلى إقليم الدولة المستقبلة.[٢]

وتصنف الهجرة العالمية حسب قانونيتها إلى الهجرة النظامية وتعرف بالهجرة المشروعة،والهجرة غير النظامية(أي الهجرة غير المشروعة). ويمكن تعريف الهجرة غير النظامية بأنها"دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك،أو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محدودة،وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها،دون موافقة قانونية مماثلة"[٣].

وعلى مستوى دولي عرفت منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير النظامية بأنها"دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصارح الإقامة الدائمة أو المؤقتة،كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة".[٤]

بناء على ما سبق،يمكننا تعريف الهجرة غير النظامية،بأنه دخول شخص ما إلى بلد لا يحمل جنسيتها أو يعيش فيها،انتهاكاً للأتفاقيات الدولية والقوانين ولوائح الهجرة الخاصة بها.

والمهاجر حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة،هو"الشخص الطبيعي الذي يولد في بلده الأصلي ويعيش في غيره،لمدة تفوق سنة مهما كانت الأسباب والدوافع،وهذه الفئة عادة ما يندرج فيها حملة من المهاجرين غير النظاميين،في عدة صور وأشكال والأسباب ودوافع مختلفة"[٥].وهناك تعريفات مختلفة لـ"المهاجر الدولي"يمكن أن تتبع من السياقات القانونية والسياسية والديمغرافية وغيرها.تعرف توصيات الأمم المتحدة الحالية بشأن إحصاءات الهجرة الدولية"المهاجر الدولي"بوصفه أي شخص قام بتغيير بلد إقامته(أو إقامتها)المعتاد،مع التمييز بين"المهاجرين لفترة قصيرة"(أولئك الذين غيروا بلد إقامتهم المعتادة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل،ولكن أقل من سنة واحدة)و"المهاجرين لفترة طويلة"(أولئك الذين قاموا بذلك لمدة سنة واحدة على الأقل)".ومع ذلك،لا

---

[١] طالب جبار الاحمد،الحياة الاجتماعية للعراقيين في المهجر،بنك المعلومات العراقي،١٩٩٧،ص٢٢. نقلاً عن رزگار قادر سعيد بشدري،المصدر السابق،ص١١.

[٢] ايمان الطاهر علي، الهجرة غير القانونية في التشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية،رسالة الماجستير المنشورة،جامعة الزاوية،كلية القانون الزاوية،٢٠٢١،ص١١. متاح على الموقع الإلكتروني: https://www.startpage.com/sp/search تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/٣.

[٣] د.رشا علي الدين أحمد،المصدر السابق،ص١٦.

[٤] د.محمد سامي الشوا،الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية،دار النهضة العربية،القاهرة،٢٠٠٢،ص١٥.

[٥] محمد بولاعة، المهاجر غير الشرعي بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد٨،العدد١،مارس ٢٠٢١،ص١٤٢.متاح على الموقع الإلكتروني:https://asjp.cerist.dz/en/article/151655 ، تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٣/٢١.

تستخدم جميع البلدان هذا التعريف في الممارسة العملية.[١]أما المهاجر العائد هو "الشخص الذي انتقل مرة أخرى إلى المنطقة التي كان يقيم فيها سابقًا".[٢]

تنقسم الهجرة في العراق الى نوعين:أولاً: الهجرة الداخلية وتنقسم بدورها إلى الهجرة الداخلية الطوعية والهجرة الداخلية القسرية.وثانياً: الهجرةالخارجية(الدولية)وتنقسم بدورها ايضاً إلى:الهجرة الخارجية الطوعية،والهجرة الخارجية الاضطرارية والقسرية[٣].وعلى أثر الاحتلال الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣،وماصاحبه من انفلات أمني واسع النطاق،توالت موجات هجرة العراقيين ونزوحهم الى خارج البلاد.وما يهمنا في هذه ادراسة هو الهجرة الدولية غير النظامية من العراق. والمقصود بالهجرة غير النظامية في هذا البحث هو تحرك العراقيين نحو الدول الغربية،أملاً في بلوغ الضفة الأخرى من المتوسط التي يتمثلها المهاجر غير النظامي بوصفها "جنة موعودة"تتغير حياته ببلوغه لينعم فيها بالعمل والسكن اللائق وسائر مقومات الحياة الكريمة المفتقدة في العراق الذي خلفه وراءه.

الفرع الثاني: دوافع الهجرة غير النظامية من العراق نحو الدول الغربية

وقد أدى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق والإطاحة بصدام حسين في عام ٢٠٠٣،إلى ارتفاع مستويات العنف والصراع في الأجزاء الجنوبية من العراق،وبغداد على وجه الخصوص،وبلغت ذروتها في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وقد حظيت كوردستان العراق،التي أسست لأول مرة حكومتها الإقليمية الكوردية في عام ١٩٩١،بقدر من الاعتراف الدولي والنمو الاقتصادي وزيادة الأمن والاستقرار.وتشمل الاستثناءات المهمة مدينتي كركوك والموصل،حيث يسود انعدام الأمن[٤].برز إقليم كردستان العراق كمنطقة مستقرة ومزدهرة نسبيًا،جاذبًا الأفراد من جميع أنحاء العراق والدول المجاورة الباحثين عن ملاذ آمن،وفرص اقتصادية،ونوعية حياة أفضل.ومع ذلك،يعاني الإقليم أيضًا من مجموعة فريدة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،بما في ذلك النزوح الداخلي،والتوترات العرقية،ومحدودية فرص العمل،مما دفع العديد من العراقيين إلى مغادرة بلادهم. ومع ذلك، استمرت البطالة وعدم الاستقرار السياسي والرغبة في الحرية في دفع الشباب إلى مغادرة البلاد،غالبًا بطريقة غير نظامية نظرًا لغياب مسارات الهجرة القانونية.ورغم استقرار إقليم كردستان العراق نسبيًا،فقد شهد أيضًا هجرةً بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي

---

[١] تستخدم بعض البلدان معايير مختلفة لتحديد المهاجرين الدوليين،مثلاً من خلال تطبيق فترات دنيا مختلفة للإقامة. انظر تقرير الهجرة العالمي لعام ٢٠٢٤ المنشور في عام ٢٠٢٥.ص ٢١. متاح على الموقع الرسمي للمنظمة: https://publications.iom.int/system/files/pdf/pub2024-028-r-wmr2024_arabic.pdf

[2] Arowolo, O. O. (2000). Return migration and the problem of reintegration. *International migration*, *38*(5), 59-82. P.62. Available from: https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/75791143/9404784-libre.pdf

[3] رزكار سعيد قادر بشدري،المصدر السابق،ص٤٦.

[4] Strand, A., Bendixsen, S., Paasche, E., & Schultz, J. (2011). Between two societies: Review of the information, return and reintegration of Iraqi nationals to Iraq (IRRINI) programme. *CMI Report*. https://open.cmi.no/cmi-xmlui/handle/11250/2475350

والسياسي.وقد أدت الاتجاهات الديموغرافية،التي اتسمت بزيادة كبيرة في عدد السكان في سن العمل وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب،إلى تكثيف ضغوط الهجرة.[١]

ومع أن موجات هجرة العراقيين ونزوحهم كأفراد وأسر لم تتوقف في الاعوام التالية،إلا أن ثمة محطتين شاخصتين في تاريخ العراق المعاصر تعاظمت فيهما اعداد النازحين والمهجرين قسرياً داخل حدود الوطن، جاءت المحطة الأولى على أثر العنف الطائفي المفتعل والذي بلغ ذروته عقب التفجير الإجرامي لمرقدي الإمامين العسكرين في سامراء مستهل العام ٢٠٠٦.[٢]

ولقد أدى هذا إلى اندلاع أعمال عنف في المنطقة،وحفز انهيار وظائف الدولة التي فككها صناع السياسات الأميركيون جزئياً بالفعل،وأدى إلى هجرة العراقيين،وخاصة عبر الحدود إلى البلدان المجاورة.ومن ثم فقد كانت مجموعة من الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية هي التي دفعت الناس إلى الفرار،وإن كان انعدام الأمن الشخصي،وبدرجة أقل انعدام الأمن العام، كانا من الأسباب الرئيسية.وعلى الرغم من تباين تقديرات تدفقات اللاجئين على نطاق واسع،فإن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت تعمل اعتباراً من يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ استناداً إلى أرقام تشير إلى وجود ١,٨ مليون لاجئ عراقي.ووفقاً لهذه التقديرات،كان العراقيون ثاني أكبر مجموعة لاجئين في العالم في عام ٢٠٠٩ تحت ولاية المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعد أفغانستان (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٠). [٣]

أما المحطة الثانية فجاءت على إثر سيطرة مجموعة من الإرهابيين الدواعش في حزيران ٢٠١٤ على ثلاث محافظات العراقية(نينوى والانبار وتكريت)وقصبات أخرى تابعة لمحافظة كركوك،مما تسبب بنزوح وتهجير أكثر من ثلاثة ملايين مواطن من أهالي المناطق الواقعة تحت سيطرة الارهابيين إلى مدن أخرى داخل العراق. [٤]

وعودة المهاجرين جزء لا يتجزأ من التنقل البشري.و"العودة" هي حركة أو عملية العودة أو الترحيل إلى نقطة المغادرة.وغالباً ما تتصل أيضاً بعملية عودة الفرد إلى ثقافته وأسرته وبيته. ويمكن أن يكون ذلك داخل حدود تراب بلد ما،كما هو الحال بالنسبة للشخص الذي شرّد داخلياً ويعود إلى بيته؛أو عبر الحدود الدولية، بين بلد مضيف وبلد منشأ. وقد يكون ذلك في سياق العاملين المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء أو المهاجرين غير النظاميين.[٥]ودوافع العودة تتراوح بين الرغبة في لمّ شمل الأُسر،وانعدام المركز القانوني،وتغير الأوضاع إما في البلدان المضيفة أو في بلدان المنشأ،والإحساس باكتمال تجربة في مجال الهجرة والرغبة

---

(1) Khoury, Christina, Marco Mogiani, and João Reis (2024). Irregular pathways: Probing migration dynamics in Iraq and the significance of information campaigns. MIRAMI Final Report. Vienna: ICMPD.p.10-12. Available from: https://www.icmpd.org/file/download/61026/file/Final_Report_MIRAMI.pdf

[٢]د.عبدالمنعم عبد الوهاب العامر،نقابة المحامين،البصرة ،العراق،التنظيم القانوني للمهجرين والنازحين واللاجئين في التشريع العراقي،سلسلة كتاب أعال المؤتمرات،مركز جيل البحث العلمي،العام الثامن،العدد٢٨،يونيو٢٠٢٠،ص٤٨.متاح على الموقع الالكتروني: https://jilrc.com/archives/12427

1.1 (3) Strand, A., Bendixsen, S., Paasche, E., & Schultz, J.,"Between two societies."

[٤]د.عبدالمنعم عبد الوهاب العامر،المصدر السابق،ص٤٨.

[٥] دليل إعادة الإدماج توجهات عملية بشأن تصميم المساعدة على إعادة الإدماج وتنفيذها ورصدها، وكالة الأمم المتحدة للهجرة،المنظمة الدولية للهجرة،٢٠١٩ ، ص٧. https://reintegrationhb.iom.int/ar/module/fhm-wdt-almhajryn

في بدء حياة جديدة في الوطن،من بين دوافع أخرى.والعودة غالباً ما تليها عملية إعادة دمج أو استيعاب المهاجرين في مجتمعهم. وهذه العملية يشار إليها عادة بعبارة "إعادة الإدماج".[١]

بناء على ما سبق،يتضح لنا بأن دوافع الهجرة من العراق تشمل الظروف الاقتصادية،بالإضافة إلى القضايا السياسية والأمنية.

المطلب الثاني

الجهود الدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق

الأصل هو أن هجرة الأجانب إلى الدولة مباحة،ولا تستطيع الدولة أن تحرمها اطلاقاً وبصفة نهائية،وإلا كان في هذا مقاطعة المجتمع الدولي،ولكن للدولة حق تنظيم هذه الهجرة،وسلطتها في هذا الخصوص واسعة،لحقها في رعاية الأمن العام والصحة العامة والاخلاق والقيم.[٢] لكن التغييرات التي دخلت على عمليات الهجرة في السنوات الأخيرة،أدت الى تنوع عمليات الهجرة الدولية وفي مقدمة هذه التغييرات تدفق حشود ضخمة من المهاجرين،قد تعرض الحكومات من دول الاستقبال لضغوط خطيرة،لانها مطالبة باشباع احتياجات كثيرة من الخدمات تفوق طاقتها الاستعابية،لذلك تقع هذه الدول في مأزق عندما تكون غير قادرة على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم وفي نفس الوقت لا تستطيع ان تتحمل التكاليف الباهضة للاحتفاظ بهم.وقد تسبب هذه الهجرة أيضاً في حدوث حالة من شلل تام في بعض المصالح الحكومية لدول الإرسال.فضلاً عن ازدياد خطورة الآثار التي تعكسها هذه الهجرة وتراكم هذه الآثار من دون استئصال أسباب الهجرة المباشرة والحقيقية،عندما لا تخضع هذه الهجرة إلى أي شكل من اشكال التنظيم والضبط. فعلى سبيل المثال،يواجه العراق ضغوطًا ملحوظة بسبب الهجرة غير النظامية وعودة اللاجئين والمهاجرين،والتحديات التي يواجهها العراق في قضايا الهجرة،تتمثل في صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن المهاجرين العراقيين في الخارج بكل تصنيفاتهم،وقلة التخصيصات المالية،وهجرة العقول،وأزمة السكن[٣].

وعليه يعتبر دعم المجتمع الدولي أمرًا أساسيًا لتمكين العراق من إدارة هذه التحديات بفعالية،وتشجيعه على إيجاد حلول مستدامة للمهاجرين وتلبية الاحتياجات الإنسانية للعائدين. والجدير بالذكر أن العراق قد أدركت أهمية قضية الهجرة غير النظامية،فقامت ببذل جهود في سبيل الحد من الهجرة غير النظامية على مستوى الدولي،باعتماد الاتفاقيات الثنائية على المستوى الإقليمي والدولي.عليه سوف نكتفي في هذا المقام بإيراد لاشهر الجهود الدولية والاقليمية.

---

[١] استعراض العام،دليل إعادة الإدماج،وكالة الأمم المتحدة للهجرة، المنظمة الدولية للهجرة،متاح على الموقع الالكتروني:https://reintegrationhb.iom.int/ar/astrad-am، تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/٣.

[٢]رضوان سعد حمد جاب الله،تنظيم الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي دراسة مقارنة مع القواعد الدولية والاقليمية،٢٠٢١،جامعة المنصورة،كلية الحقوق،ص٣٢.متاح على الموقع الالكتروني :https://www.startpage.com/sp/search، تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/٣.

[٣]حوكمة الهجرة في العراق ٤-٣ كانون الأول ٢٠١٩القاهرة ،وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التخطيط،جمهورية العراق،متاح على الموقع الالكتروني:-https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/conference-migration-s4 experience-iraq-ar.pdf،تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/٤.

فعلى المستوى الدولي نشير إلى دور الأمم المتحدة،حيث عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول مؤتمر قمة رفيع المستوى للاجئين والمهاجرين في ايلول/سيبتمبر ٢٠١٦،حيث اعتمد اعلان نيويورك من اجل اللاجئين والمهاجرين[١].ينطوي الاعلان على اتفاقين عالميين هما الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[٢]،والميثاق العالمي بشأن اللاجئين[٣]،ويحدد كل منهما التزامات عملية للدول.ويتماشى الاعلان مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت في عام ٢٠١٥،والتي تشدد على أهمية التنقل البشر لأغراض التنمية،وتبين المخاطر التي يتسبب بها ضعف إدارة الهجرة على قدرة الدول على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.[٤]

في أيار/مايو ٢٠٢٢،اعتمدت الجمعية العامة،خلال المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة،إعلان التقدم[٥]،الذي استعرض مدى تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة،ووضع خريطة طريق لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.[٦]وبموجب هذا إعلان(إعلان التقدم)،لقد أحرز تقدم في تعميم مراعاة الهجرة الدولية في خطط التنمية والسياسات القطاعية على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي،وكذلك في الجهود الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بالهجرة،والإجراءات الرامية إلى منع حالات

---

[١]انظر:اعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين،قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سيبتمبر ٢٠١٦، الوثيقة (A/RES/71/1) ، الجمعية العامة،الأمم المتحدة،الدورة الحادية والسبعون.متاح على الموقع الالكتروني: https://docs.un.org/ar/A/Res/71/1،تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٧.

[٢]اعتمدته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بموجب القرار (A/RES/73/195) .وهو اول اتفاق حكومي دولي يغطي جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة،تم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة،من أجل تغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة كلية وشاملة. متاح على الموقع الالكتروني لأمم المتحدة–المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة:https://www.ohchr.org/ar/migration/global-compact-safe-orderly-and-regular-migration-gcm

وانظر:نص القرار (A/RES/73/195)الصادر من الجمعية العامة لأمم المتحدة،الدورة الثالثة والسبعون،١٩كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على الموقع الالكتروني:https://docs.un.org/ar/A/RES/73/195 ،تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/٢٣.

[٣]اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين رسمياً في ١٧ ديسمبر ٢٠١٨ ، وهو أول اتفاق يتم التفاوض عليه بين الحكومات،يتم اعداده تحت رعاية الأمم المتحدة،لتغطية جميع ابعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة. الاتفاق العالمي للاجئين غير ملزم قانوناً.بيد انه يمثل إرادة المجتمع الدولي ككل وتطلع لتوطيد عرى التعاون والتضامن مع اللاجئين والبلدان المستضيفة المتضررة.. انظر: تقريرالمفوض السامي للأمم المتحدة الجزءالثاني الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الفقرة(٤)،ص١. .متاح على الموقع الالكتروني: https://www.unhcr.org/ar/5c470d034

[٤]مصطفى محمد راضي،الهجرة غير الشرعية للعراقيين،الأعدادوالأسباب والحلول،مجلس النواب العراقي،دائرة البحوث،الدورة الانتخابية الرابعة،السنة التشريعية الأولى،٢٠١٨،ص١١-١٢. متاح على الموقع الالكتروني: https://archive4.parliament.iq/wp-content/uploads/2019/01/.pdf،تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/١٣.

[٥]انظر :الوثيقة(A/RES/76/266)،١٤/٥/٢٠٢٢،الأمم المتحدة،الجمعية العامة،الدورة السادسة والسبعون،متاح على الموقع الالكتروني:https://docs.un.org/ar/A/RES/76/266 ، تاريخ الزيارة:١٢/٢/٢٠٢٥.

[٦] السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، الأمم المتحدة،https://www.un.org/ar/global-issues/migration

الضعف التي يواجهها المهاجرون والحد منها،ولا سيما من يوجد منهم في وضع غير قانوني،بما في ذلك عن طريق تيسير حصولهم على مركز نظامي،وتيسير دخولهم الى الاقتصاد الرسمي وسوق العمل،واستفادتهم من الخدمات الأساسة وفقاً للتشريعات الوطنية،بيد أن توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية لا يزالان محدودين في كثير من الحالات.[١]

والعراق هو أحد الموقعين على الاتفاق العالمي للهجرة،كما انه عضو في مبادرة البلد الرائد. كدولة رائدة، ظهر العراق دعمه للاتفاق العالمي للهجرة من خلال القيادة والمشاركة في العمليات متعددة الأطراف.التزمت مجموعة العمل التقنية المشتركة بين الوزارات بسبعة تعهدات بالسياسة بناءاً على نتائج التقرير الوطني الطوعي والأنشطة المنفذة في إطار مجموعات العمل المواضيعية لفرق العمل. تشمل التعهدات: إعطاء الأولوية للهجرة والبيئة وتغير المناخ من قبل مجموعات العمل المواضيعية،وتحسين جمع وإدارة بيانات الهجرة،ومتابعة تقييم مؤشرات حوكمة الهجرة،وتوسيع وتعزيز آلية الإحالة الوطنية لإعادة الإدماج،والانخراط الديناميكي في الشتات،ومنهجية إدارة الهوية من خلال تطبيق نظام إدارة حالة العودة الالكتروني،مشاركة أفضل في الإدارة المتكاملة للحدود[٢] وعلى الصعيد الدولي،حظي العراق بدعم وتقدير دوليين لجهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإصلاح.وقد أقرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق(يونامي)ودول أخرى بالتزام العراق بتحسين الخدمات العامة،والسعي إلى تنويع الاقتصاد،وتلبية الاحتياجات الإنسانية.ومع ذلك،لا تزال هناك مخاوف بشأن استمرار هجمات الجماعات المسلحة غير الحكومية،وامتداد الصراعات إقليميًا،مما يهدد تقدم العراق.[٣]

لقد قدم المجتمع الدولي الدعم المالي والفكري لحكومة العراق منذ عام ٢٠٠٤. على سبيل المثال،مولت الولايات المتحدة بناء(٢٥٨)حصناً حدودياً على طول الحدود العراقية لاستخدامها من قبل إدارة إنفاذ الحدود.كما قامت قوات التحالف بتدريب(واستمرت في تدريب)قوات إدارة إنفاذ الحدود في ثلاث أكاديميات مختلفة في جميع أنحاء العراق،بالإضافة إلى توفير المعدات اللازمة.ومن ناحية أخرى،قدم الاتحاد الأوروبي التمويل إلى المنظمة الدولية للهجرة لتنفيذ سلسلة من أنشطة بناء القدرات في محاولة لتثبيت مبادئ إدارة الحدود المتكاملة خارج بيئة انضمام الاتحاد الأوروبي .[٤]

كماعملت المنظمة الدولية للهجرة بشكل نشط في التحضير لمؤتمر المراجعة الإقليمي للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي عقد في عام ٢٠٢١. جمعت(٢١)ممثلاً عن الجهات الفاعلة غير الحكومية في الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من (١٨)منظمة مختلفة.دعا أصحاب المصلحة العراق إلى تعزيز سيادة القانون والانضمام إلى الاتفاقيات

---

[١] انظر الوثيقة(A/RES/76/266)،٢٠٢٢/٥/١٤ ، المصدر السابق الفقرة ٢٤،ص ٤.

[٢] ان العراق هو أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقدم تقرير وطني طوعي. انظر: مقال تحت عنوان"في الفترة التي تسبق المؤتمر الرائد لسياسة الهجرة، يقدم العراق تعهدات رئيسية لحوكمة افضل"،وكالة الأمم المتحدة للهجرة العراق،١١ مايو ٢٠٢٢،متاح على الموقع الالكتروني:https://iraq.iom.int/ar/news/fy-alftrt-alty-tsbq-almwtmr-alrayd-lsyast-alhjrt-yqdm-alraq-thdat-ryysyt-lhwkmt-afdl،تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/٢٦.

[3] Khoury, Christina, Marco Mogiani, and João Reis., "Irregular pathways." p.14.

[4] Warda, W. K., al-Maffraji, H. S., Arif, N., Toma, Y. Y., & Joffrey, A. C. (2019). Iraq border management and migration control regime.p.8.file:///C:/Users/DotNet/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/Iraq%20Border%20Management.pdf

الدولية الملزمة،بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ [١]،بالإضافة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٥٨ بشأن منع التمييز،وذلك من أجل توفير حماية أفضل للمهاجرين في العراق.كما سلطوا الضوء على أهمية وجود عمليات إدارة حدود فعّالة،وقائمة على الحماية،ومرافق كافية. [٢]

ففي السنوات الأخيرة،أدارت العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مراكز موارد المهاجرين(MRCs)في جميع أنحاء العالم،بهدف تزويد المهاجرين بالمعلومات والتدريب والتوجيه اللازمين لتجربة الهجرة،بما في ذلك الإعداد للعمل في الخارج وإعادة الاندماج عند العودة.وقد شارك المكتب الإقليمي لطرق الحرير التابع للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بنشاط في إنشاء العديد من مراكز موارد المهاجرين.ولديه حاليًا مراكز عاملة في بغداد، العراق مع مركز جديد في أربيل.بالإضافة إلى ذلك،تم إنشاء خمسة مراكز لمراكز موارد المهاجرين بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،وهي تعمل وإن بدرجات متفاوتة في العراق(ذي قار، والبصرة، وكربلاء، والديوانية، والنجف). [٣]

وشارك العراق بنشاط في العمليات التشاورية الإقليمية المتعلقة بالهجرة،بما في ذلك المشاركة في عملية بودابست منذ عام ٢٠١٠،والعملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة وشؤون اللاجئين منذ عام ٢٠١٥. [٤] لطالما كان الاتحاد الأوروبي شريكًا للعراق في جهوده المتعلقة بالهجرة،لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة والامتثال للميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة.وقد حددت اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق لعام٢٠١٢ [٥]"هدف إجراء حوار شامل حول القضايا المتعلقة بالهجرة،بما في ذلك الهجرة غير النظامية،وتهريب المهاجرين،والاتجار بالبشر، فضلاً عن إدراج مخاوف الهجرة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"(المادة ١٠٥).[٦]

حيث تؤكد المادة(المادة ١٠٥) من الاتفاقية على أهمية الإدارة المشتركة لتنظيم الهجرة بين أراضي الطرفين والحاجة إلى التعاون لإجراء تقييمات للاحتياجات مع التركيز بشكل خاص على الأسباب الجذرية للهجرة،وتطوير وتنفيذ التشريعات والممارسات الوطنية،وقواعد القبول والمعاملة العادلة للأجانب المقيمين بصورة قانونية،ووضع سياسات وقائية لمكافحة شبكات المهربين والمتاجرين وكيفية حماية ضحايا مثل هذا الاتجار،وعودة الأشخاص وإعادة إدماجهم،ومجال التأشيرات في إطار مكتسبات شنغن الحالية؛وتوفير التدريبات وأفضل الممارسات في مجال إدارة الحدود والسيطرة عليها. [٧]لقد اتخذ العراق خطوات نحو تنفيذ أحكام

---

[١] تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين بجنيف في ١٩٥١/٧/٢٨،والتي دخلت حيز النفاذ في ١٩٥٤/٤/٢٢،وتم اعتماد البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين في ١٩٦٧/١/٣١، ودخل حيز النفاذ في ١٩٧١/١٠/٤.انظر نص هذه الاتفاقية في:حقوق الإنسان،مجموعة صكوك دولية،المجلد الأول(الجزء الثاني)،صكوك عالمية،الأمم المتحدة،نيويورك،جنيف،٢٠٠٢،٨٦٤ وما بعدها.

[2]Khoury, Christina, Marco Mogiani, and João Reis., "Irregular pathways."

[3]Khoury, Christina, Marco Mogiani, and João Reis., "Irregular pathways."p.28.

[4]Ibid. p.14.

[5]European Union, "Partnership and Cooperation Agreement between the European Union and Its Member States, of the One Part, and the Republic of Iraq, of the Other Part" (Official Journal of the European Union, July 31, 2012), http://data.europa.eu/eli/agree_internation/2012/418/oj.

[6]Khoury, Christina, Marco Mogiani, and João Reis., "Irregular pathways."p.14-15.

[7]Warda, W. K., al-Maffraji, H. S., Arif, N., Toma, Y. Y., & Joffrey, A. C., "Iraq border management".

هذه الاتفاقية،وخاصة أحكام المادة(١٠٥).وقد سن العراق،بدعم من المجتمع الدولي، قوانين جديدة واعتمد سياسات وإجراءات لتطوير قدراته في إدارة حدوده.وما زالت عملية الإصلاح جارية. سوف نوضحه في المبحث الثاني.

وهكذا،تعد اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق،الأداة الرئيسية لدعم الاتحاد الأوروبي للعراق.وهي توفر إطارًا قانونيًا لتحسين العلاقات والتعاون في مجموعة واسعة من المجالات.وتشمل هذه الأمور السياسية،ومكافحة الإرهاب، والتجارة،وحقوق الإنسان،والصحة،والتعليم،والبيئة.وتغطي الاتفاقية مجموعة واسعة من قطاعات بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتجارة مثل حقوق الملكية الفكرية،والحواجز الفنية أمام التجارة،والقضايا الصحية والنباتية،وطريقة تسوية المنازعات.وإدراكاً منها بأن العراق لم ينضم بعد إلى اتفاقية جنيف لعام١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ فإن الاتفاقية تحدد شروط التعاون في مجال الهجرة واللجوء.[١]

وفي عام ٢٠١٩،صادق العراق،إلى جانب دول أخرى،على التزامات إسطنبول بشأن شراكة طرق الحرير من أجل الهجرة[٢]،مع التركيز على مجالات رئيسية مثل الهجرة النظامية،وتقييمات سوق العمل،وحركة الطلاب.علاوةً على ذلك،أدرجت الحكومة المسائل المتعلقة بالهجرة في اتفاقيات التعاون مع فنلندا وهولندا والنرويج في عام ٢٠٢١،بالإضافة إلى اتفاقية مماثلة مع السويد في عام ٢٠٢٢.كما أُبرمت ترتيبات تعاون غير رسمية بشأن الهجرة مع سوريا وتركيا في عام ٢٠٢١، وفي إطار عملية بودابست،يرأس العراق مع بلغاريا،لجنةً معنية بالتعاون في مجال إنفاذ القانون منذ عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك،تكثف التعاون بين النمسا والعراق في مجال الهجرة منذ افتتاح السفارة النمساوية في بغداد في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣،مع التركيز على تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الجريمة العابرة للحدود،بما في ذلك الاتجار بالبشر،والمساعدة في العودة وإعادة الإدماج،والتوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية.[٣]

المبحث الثاني

الجهود الوطنية لمواجهة الهجرة غير النظامية من العراق وإقليم كوردستان

نوزع هذا المبحث على مطلبين،نبحث في الأول في دور القانون العراقي في التصدي للهجرة غير النظامية من العراق وإقليم كوردستان العراق،وندرس في المطلب الثاني دور الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان العراق في دعم إعادة إدماج المهاجرين العائدين.

المطلب الأول:دور القانون العراقي في التصدي للهجرة غير النظامية من العراق وإقليم كوردستان العراق

(1) Warda, W. K., al-Maffraji, H. S., Arif, N., Toma, Y. Y., & Joffrey, A. C., "Iraq border management".

(٢)أنظر:عملية بودابست الوثيقة الاستراتيجية الصادرة بعد اعتماد"التزامات إسطنبول حول شراكة طرق الحرير من أجل الهجرة"و"نداء العمل الخاص بها-الخطة الخمسية"، A SILK POUTES PARTNERSHIP FOR MIGRATION،٥ ديسمبر ٢٠١٩.متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.budapestprocess.org/wp-content/uploads/2019/12/BP_StrategicDocument_ImplementationPlan_Dec2019_AR.pdf،

تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٣/٢٦.

(٣) Khoury, Christina, Marco Mogiani, and João Reis., "Irregular pathways."

العراق دولة اتحادية،حدد دستور عام ٢٠٠٥ [١]بوضوح الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ سياسة الأمن الوطني وأمن الحدود.ويمنح الدستور السيادة للإقليم والمحافظات في جميع الأمور التي لا تشكل سلطة حصرية للحكومة الاتحادية.وتمارس حكومة إقليم كردستان المسؤولية الكاملة عن إدارة الحدود داخل أراضيها منذ عام ١٩٩١.كما وسعت سيطرتها على المناطق المتنازع عليها في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى منذ عام ٢٠٠٣.وبعد عام ٢٠٠٣ أدى الوضع في العراق إلى تفتت شديد في مختلف الهيئات والوزارات في البلاد.إن تغيير النظام الحاكم من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي ولامركزي خلق الحاجة إلى إعادة هيكلة الهيئات والوزارات الحكومية فضلاً عن بناء قدراتها. وفيما يتعلق بإدارة الحدود والسيطرة على الهجرة،فقد خلق الوضع بيئة عمل خصبة وفقاً للمبادئ الجديدة الشفافة والأكثر إنسانية في التعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء فضلاً عن إدارة حدود العراق.[٢]

جدير بالذكر أن العراق قد أدركت أهمية قضية اللجوء،وأصدرت عدداً من القوانين التنظيمية والإدارية المتعلقة بهذا الشأن،حيث صدر قانون اللاجئين السياسيين رقم(٥١) لعام (١٩٧١) النافذ[٣] الذي نص في المادة(١٩)منه على إلغاء قانون اللاجئين رقم(١١٤)لعام(١٩٥٩)الخاص بتنظيم شؤون اللاجئين السياسيين والعسكريين في العراق والتعليمات الصادرة بموجبه[٤].وعرف اللاجئ في المادة(١)الفقرة(٣) منه بأنه" كل من يلتجئ الى الجمهورية العراقية لأسباب سياسية أو عسكرية".وفي المادة (٤)منه ينص على"١- يحظر تسليم اللاجئ الى دولته باي حال من الاحوال.٢- عند رفض طلب شخص بشان قبول لجوئه الى العراق يجوز ابعاده الى دولة غير دولته حسب تنسيب الدوائر المختصة وبموافقة الوزير." ولا يزال القانون ساري المفعول ويشكل الأداة القانونية الوحيدة التي تنظم وضع اللاجئين في العراق ويتناول القانون اللاجئين السياسيين في العراق.ويلاحظ على هذا القانون عدم استيعابة للحالات الجديدة للجوء خاصة بعد أن تعددت أسبابه،جعل حق اللجوء مقتصراً للاسباب العسكرية والسياسية دون سائر الأسباب الأخرى وهذا يعد نقص تشريعي.ويستبعد من نطاق التعريف الوارد للاجئ للاجئين الفارين من كل أشكال الاضطهاد العسكري والسياسي وضحايا الحروب الاهلية والاحتلال والعدوان الخارجي.

لكن نطراً لكون العراق يعد من الدول المنتجة للاجئين نتيجة للازمات والحروب التي مر بها العراق قبل وبعد عام(٢٠٠٣)،لذا عمد المشرع العراقي في قوانين الخاصة[٥] على اسباغ الحماية على اللاجئين الذين هاجروا من العراق أبان النظام البائد بغية الحد من مشكلة اللجوء والهجرة.وتتمثل في قانون الجنسية رقم(٢٦)لعام(٢٠٠٦)وقانون أعادة المفصولين السياسيين رقم(٢٤)لعام(٢٠٠٥) وقانون هيئة حل نزاع الملكية العقارية رقم(٢) لعام(٢٠٠٦).

---

[١] انظرنص الدستور على الموقع الالكتروني:https://iq.parliament.iq ، تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٢/٤.

[2]انظر:Warda, W. K., al-Maffraji, H. S., Arif, N., Toma, Y. Y., & Joffrey, A. C., “Iraq border management”

[٣] الوقائع العراقية،العدد ١٠،١٩٨٥/٤/١٩٧١،متاح على الموقع: https://iraqld.e-sjc-services.iq/LoadLawBook.aspx?page=3&SC=&BookID=8823، تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٣/٢٦.

[٤]انظر :الوقائع العراقية،العدد ١٩٤، ١٩٥٩/٧/١٢،متاح على الموقع https://iraqld.e-sjc-services.iq/LoadLawBook.aspx?SC=151220059759203

[٥]انظر :الموقع الرسمي لقاعدة التشريعات العراقية:https://iraqld.e-sjc-services.iq ، تاريخ الزيارة:٢٠٢٥/٣/٢٦.

أنشأت ولأول مرة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة عقب الاحتلال الأمريكي وزارة الهجرة والمهجرين التي تتمثل التنظيم القانوني للهجرة في العراق،وهي الجهة المختصة نوعياً بشؤون المهجرين والنازحين العراقيين وفقاً لقانونها النافذ، قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لعام ٢٠٠٩[١].شمل القانون العائدين من الهجرة القسرية بأحكام القانون.ويدخل ضمن هؤلاء العائدين إلى أماكن اقامتهم المعتادة،أو إلى مسقط رأسهم،أو الى مساكنهم السابقة،من الذين سبق تهجيرهم قسرياً إلى خارج العراق،وأيا كان السبب الكامن وراء تهجيرهم قسرياً[٢].

على المستوى الوطني،اتخذت عدة تدابير لمعالجة الهجرة.ففي عام ٢٠١٩،وضعت وزارة الهجرة والمهجرين السياسة الوطنية لإشراك العراقيين في الخارج في التنمية الوطنية،والتي لم تعتمد بعد. في عام ٢٠٢٠،أجرت الحكومة العراقية،بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة،تقييمًا يعرف باسم مؤشر حوكمة الهجرة.تناول هذا التقييم(٩٠)جانبًا من جوانب القدرة الوطنية العراقية على إدارة الهجرة،ملتزما بالمعايير المرجعية الدولية في ستة مجالات رئيسية. وسلّط التقييم الضوء على نقاط القوة والمجالات التي تتطلب تعزيزًا في إطار إدارة الهجرة العراقي.وأدت هذه النتائج لاحقًا إلى تشكيل فريق عمل فني يضم وزارات ومسؤولين مختلفين من حكومة إقليم كوردستان،ووضع استراتيجية وطنية للهجرة.وبينما وافقت وزارة الهجرة والمهجرين داخليًا على هذه الاستراتيجية،فإنها تنتظر تصديقًا إضافيًا من مكتب رئيس الوزراء.[٣]

ولكن هناك بعض الأمثلة على مجالات متطورة بشكل جيد تتمثل فيما يلي:يضع مجلس الوزراء اسرتاتيجيات وطنية ويتخذ قرارات سياسية تتعلق بالهجرة في العراق.تؤدي وزارة الهجرة والمهجرين دوراً تشغيليا في تقديم الخدمات ودعمها وتسهيلها بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة للنازحين داخليا والعراقيين العائدين من الخارج والعراقيين الذين فقدوا جنسيتهم وغادروا البلد واللاجئين وطالبي اللجوء.تم تكليف وزارة الهجرة والمهجرين بتنسيق الجهود للتعامل مع المغتربين.ولديها دائرة لشؤون الهجرة تشمل واجباتها تقديم الدعم القانوني للعراقيين في الخارج الذين تم رفض طلبات اللجوء الخاصة بهم والمهاجرين الذين لا يتمتعون بوضع قانوني في الخارج،و"تنشيط ملفات"العراقيين المحتجزين في الخارج،والتواصل مع العراقيين في الخارج من خلال الاتصالات بين المغتربين.ولدى وزارة الهجرة والمهجرين مجموعة من المبادرات لتحفيز عودة الكفاءات العراقية.بما في ذلك توفير قطع الأراضي والمنح النقدية والمزايا الأخرى.اطلقت الوزارة أيضاً برنامج"السفير الثقافي"حيث يشارك المشاهير العراقيون في أنشطة تواصل مع مجتمعات الشتات تقدم وزارة الخارجية المساعدة القنصلية لأولئك المهاجرين الذين اختفظوا بالجنسية العراقية.لكن لا يوجد في العراق وكالة مخصصة مسؤولة عن سن سياسات الهجرة. [٤]

المطلب الثاني

---

[١]انظر:الوقائع العراقية،العدد ٤١٤١،كانون الثاني ٢٠١٠،السنة واحدة والخمسون،متاح على الموقع: https://moj.gov.iq/uploaded/4141.pdf، تاريخ الزيارة:٢٠/٣/٢٠٢٥.

[٢] الفقرة ثالثاً من المادة(٢) من قانون رقم(٢١)لسنة ٢٠٠٩.

[٣]Khoury, C., Mogiani, M., & Reis, J.," Irregular pathways".

[٤]انظر:نظرة عامة على حوكمة الهجرة،بروفايل ٢٠٢٠ جمهورية العراق،وكالة الأمم المتحدة للهجرة،المنظمة الدولية للهجرة،ص١٤. https://publications.iom.int/system/files/pdf/mgi-iraq-2020-ar.pdf،تاريخ الزيارة:٢١/٣/٢٠٢٥.

الجهود الدولية والوطنية لإعادة إدماج المهاجرين العائدين الى العراق وإقليم كوردستان

ان العودة وإعادة الإدماج قضية معقدة تنطوي على مصالح وأولويات متباينة،ومتضاربة أحياناً،في السياسات الوطنية والرأي العام والتعاون الدولي.وعلى غرار قرارات الهجرة،فإن قرارات العودة تختلف باختلاف الأشخاص وتتأثر بمجموعة من العوامل.فيعود كثير من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية من تلقاء أنفسهم سواء لرغبة منهم في العودة إلى ديارهم،أو لم شملهم بأسرهم،أو بسبب شعور بتحقيق أهدافهم من الهجرة،أو نتيجة تغير الظروف في بلدهم المضيف أو بلدهم الأصلي.وقد يتلقى آخرون المساعدة من أجل العودة،وذلك مثلاً من خلال المشورة أو الدعم اللوجستي أو المالي و/أو الدعم في مجال إعادة الإدماج قبل العودة.وقدتلزم الدول آخرين،عندما لا يستوفون المعايير القانونية للبقاء في عين المكان،بالعودة إلى بلدانهم الأصلية وفقاً لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي.[١]

وقد يكون العودة إلى الوطن من الخارج أمرًا صعبًاعندما يعود المهاجرون إلى مواطنهم الأصلية بعد غيابهم لفترة طويلة من الزمن، فإنهم غالبا ما يخوضون عملية صعبة من التكيف.ان عملية إعادة الإدماج هذه قد تكون مرهقة على الأقل مثل عملية دمج المهاجرين في الخارج،ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المهاجر قد تغير منذ مغادرته،وجزئياً لأن الحياة اليومية"هنا" و"هناك"غالباً ما تختلف اختلافاً كبيراً.[٢]وفي حين أن العودة وإعادة الإدماج يمكن أن تحصلا تلقائياً بدون مساعدة جهات فاعلة خارجية فإن الجهات المعنية في المجال الإنساني وفي التنمية تعترف بشكل متزايد بأن إعادة الإدماج ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتطلب استجابة تتميز بالشمولية واستجابة كاملة ودولية.[٣]

تناول صانعو السياسات مسألة هجرة العودة لأسباب متنوعة.فدول المنشأ،وخاصة في نظام الهجرة المؤقتة،تتعامل باستمرار مع المهاجرين العائدين،وغالبًا ما يكون توطينهم في الخارج غير ممكن،وينظر إلى إعادة إدماجهم كفرصة وتحدي في آن واحد.وقد استكشفت دول المقصد مجموعة متنوعة من الخطط لتشجيع عودة المهاجرين إلى حد إحياء فكرة الهجرة المؤقتة،المتخفية تحت مسمى الهجرة الدائرية،وخاصةً المهاجرين ذوي المهارات العالية.وسعى البلدان المتأثرة بالتدفقات غير النظامية إلى إبرام اتفاقيات إعادة قبول مع دول المنشأ لضمان إعادة قبول المهاجرين المعرضين للطرد.وأخيرا، دفعت دول إعادة التوطين المؤقت للاجئين نحو برامج العودة الطوعية المدعومة وهو مفهوم يستخدم أيضًا للإشارة إلى إعادة المهاجرين غير النظاميين إلى أوطانهم.[٤]

---

[١] مقال تحت عنوان "العودة وإعادة الإدماج"،United Nations Network on Migration ،متاح على الموقع الالكتروني: https://migrationnetwork.un.org/ar/thematic-working-group-5-return-and-reintegration، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٣/١.

[2] Paasche, E. (2016). The role of corruption in reintegration: experiences of Iraqi Kurds upon return from Europe. Journal of Ethnic and Migration Studies, 42(7), 1076–1093.p.1076 https://doi.org/10.1080/1369183X.2016.1139445

[٣] دليل إعادة الإدماج،استعراض عام، المصدر السابق.

[4] Perspectives on the Content and Implementation of the Global Compact for Safe, Orderly, and Regular Migration ،A report of the Scalabrini Migration Study Centers September 2018,p.3 https://cmsny.org/wp-content/uploads/2018/09/2018-GLOBAL-POLICY-REPORT-FINAL-12.3.18-Web-ver.pdf

وفي سياق معرفة عودة المهاجرين وإعادة ادماجهم،وتطبيق ذلك على الحالة في العراق و إقليم كوردستان العراق.نشير إلى دعم المجتمع الدولي لحكومة العراق وحكومة الإقليم.ففي عام ٢٠٢١،وقعت وزارة الهجرة والمهجرين مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم عودة النازحين وإعادة إدماجهم،وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق الاستقرار في العراق.[١]والشبكة الأوروبية للعودة وإعادة الإدماج،التي تمثل مبادرة تضم ١٦ دولة أوروبية تساعد على ضمان عودة الأشخاص الذين ينتقلون إلى ديارهم بطريقة كريمة وإنسانية،تعمل مع المنظمات المحلية في العراق،من بين بلدان أخرى،وتقدم المساعدة الشاملة للمهاجرين العائدين.ويتراوح دعم إعادة الإدماج بين المساعدات الأولية المقدمة فور الوصول،السكن،والعلاج الطبي،والتدريب المهني،والاحتياجات التعليمية،وإنشاء الأعمال التجاريةفي العراق،في بغداد وفي إقليم كردستان،تعمل الشبكة الأوروبية للعودة وإعادة الإدماج مع المركز الأوروبي للتدريب والتكنولوجيا كشريك تنفيذي.[٢]

وتقدم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي،من خلال المركز العراقي الألماني للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج في إقليم كردستان العراق الدعم لتحسين الظروف المعيشية للعائدين من خلال توفير دورات تدريبية وإعانات مالية وخدمات تتعلق بالدعم النفسي والاجتماعي.يقدم المركز استشارات مجانية حول التوظيف في العراق والبحث عن عمل والتدريب المهني،وما إلى ذلك.[٣]

ويجري تنفيذ عدد من المبادرات في العراق لدعم السلطات المحلية في جهود إعادة الإدماج.توجد التقارير يساعد مركز موارد العمل وهجرة العمال في بغداد،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،المهاجرين العائدين على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم المحلية بأمان وطوعية وكرامة.علاوة على ذلك، فهو بمثابة مركز إحالة للعائدين،حيث يوفر معلومات حول المساعدة بعد الوصول،والعمليات القانونية،ومراكز التدريب المهني.وفقاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية،فإن العائدين يتوجهون إلى مركز موارد العمل وهجرة العمال من بلدان مختلفة،بما في ذلك الدول الأعضاء الأوروبية والمملكة المتحدة. تتيح المعلومات التي يقدمها مركز موارد العمل وهجرة العمال للأشخاص إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المتاحة محليًا فيما يتعلق بمسائل إعادة الإدماج. والبرامج النشطة والمتاحة لإعادة الإدماج في العراق مثل برنامج صندوق القروض،مبادرة لإعادة الإدماج الاقتصادي موجودة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وييسرها مركز موارد العمل وهجرة العمال.يوجد نظام إحالة من وزارة الهجرة والنازحين إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتحسين تنسيق جهود إعادة الإدماج لصالح الأفراد العائدين.وتستهدف هذه المبادرة على وجه التحديد العائدين الجدد من بيلاروسيا وليتوانيا.[٤]

الخاتمة

---

[1] Khoury, Christina, Marco Mogiani, and João Reis., "Irregular pathways"p .١٥

[2] ('Vision on Sustainable Reintegration of Returnees in Iraq - CAIR Report' (Vienna: International Centre for Migration Policy Development, 2022).p.12. https://www.startpage.com/sp/search

[3] Vision on Sustainable Reintegration of Returnees in Iraq - CAIR Report., p.12.

[٤] يعمل مركز موارد المهاجرين في بغداد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بتمويل من الاتحاد الأوروبي والنمسا وبلغاريا وفلندا والمانيا واليونان والدانمارك في إطار مشاريع مختلفة.انظر الموقع الالكتروني:https://www.mrciraq.iq/ar/information-hub/reintegration-assistance،تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٢٣.

من خلال دراستنا لموضوع البحث توصلنا الى عدد من(الاستنتاجات والتوصيات)التي نلخص أبرزها على الوجه الآتي:

أولاً:الاستنتاجات:

١- قضية الهجرة غير النظامية هي قضية دولية في جوهرها،والعراق يشهد الهجرة غير النظامية،ودفعت هذه القضية إلى بذل جهود تعاونية تهدف إلى فهم العوامل الكامنة وراءها ووضع استراتيجيات فعّالة لمواجهتها.وثبت أن دوافع الهجرة من العراق تشمل الظروف الاقتصادية،بالإضافة إلى القضايا السياسية والأمنية.

٢- يتضح بأنه ليس بوسع العراق كدولة مصدرة للمهاجرين غير النظاميين،إدارة الهجرة بفعالية،بل بحاجة الى التعاون الدولي،وعلى المستوى الوطني،اتخذ العراق عدة تدابير ووضع استراتيجية وطنية لمعالجة الهجرة غير النظامية.لكنها لم تعتمد بعد.

٣- سياسة الهجرة العراقية سياسة مجزأة،تركز على جوانب مختلفة،على سبيل مثال تحاول إعادة المهاجرين غير النظاميين،لكنه يفتقر إلى القدرات اللازمة لتنفيذها وليس بإمكانه اتباع نهج شامل لتيسير هجرة آمنة ونظامية من اجل مواجهة الهجرة غير النظامية بشكل فعال.

ثانياً:التوصيات:

١-على كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان العراق،العمل بجد لتعزيز آليات التعاون بينهما وبين المجتمع الدولي من أجل تيسير الهجرة الآمنة والنظامية والحد من الهجرة غير النظامية وتخفيف آثارها.وينبغي على كل منهما،ضمان الاتساق بين سياسات الهجرة والمجالات السياساتية الأخرى،من حيث صلتها،على سبيل المثال،توفير فرص العمل للشباب،وتوفير ضمانات في مجال حقوق الإنسان،وتحسين المهارات والاعتراف بها،والتوظيف،والتنمية الزراعية.

٢- لكي يكون برنامج إعادة الإدماج العائدين ناجحاً،فلابد أن يرتكز على تحليل دقيق لخصائص الخلفية للعائدين،مثل التعليم والمهارات المكتسبة وأسباب المغادرة والبلد المضيف أو مكان الإقامة،ونوع العمل الذي تم القيام به أثناء الابتعاد،وخصائص الأسرة،ومقدار الأموال المعادة،والقدرة على الوصول إلى الممتلكات في العراق أو إقليم كوردستان.

قائمة المصادر

أولاً:الكتب:

١) رزگارسعيد قادر بشدري،الهجرة والتغيير الديمغرافي وخطط التنمية في العراق(إقليم كوردستان نموذجاً)،مركز الدراسات الكوردية(كوردولوجي)،مطبعة رنج،السليمانية،٢٠٠٩.

٢) طالب جبار الاحمد،الحياة الاجتماعية للعراقيين في المهجر،بنك المعلومات العراقي،١٩٩٧.

٣) محمد سامي الشوا،الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية،دار النهضة العربية،القاهرة،٢٠٠٢.

٤) حقوق الإنسان،مجموعة صكوك دولية،المجلد الأول(الجزءالثاني)،صكوك عالمية،الأمم المتحدة،نيويورك،جنيف،٢٠٠٢.

ثانياً:المصادر الإلكترونية:

١- الوثائق الرسمية:

١)تقرير الهجرة العالمي لعام ٢٠٢٤ المنشور في عام ٢٠٢٥.متاح على الموقع الرسمي للمنظمة:
https://publications.iom.int/system/files/pdf/pub2024-028-r-wmr2024_arabic.pdf
٢)الوثيقة(A/RES/76/266)،١٤/٥/٢٠٢٢،الأمم المتحدة،الجمعية العامة،الدورة السادسة والسبعون، متاح على الموقع الالكتروني:https://docs.un.org/ar/A/RES/76/266
٣)تقرير الأمين العام،الأمم المتحدة، الجمعية العامة،بأمان وكرامة:التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، الدورة السبعون،الوثيقة A/70/59،ص٧/٣٨.الفقرة ٩٢.
https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/sg_report_arabic_0.pdf
٤)حوكمة الهجرة في العراق ٤-٣ كانون الأول ٢٠١٩القاهرة ،وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التخطيط،جمهورية العراق،متاح على الموقع الالكتروني:https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/conference-migration-s4-experience-iraq-ar.pdf
٦)اعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين،قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سيبتمبر ٢٠١٦،الوثيقة (A/RES/71/1) ، الجمعية العامة،الأمم المتحدة،الدورة الحادية والسبعون.متاح على الموقع الالكتروني:
https://docs.un.org/ar/A/Res/71/1
٧)القرار (A/RES/73/195)الصادر من الجمعية العامة لأمم المتحدة،الدورة الثالثة والسبعون،١٩كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،متاح على الموقع الالكتروني:https://docs.un.org/ar/A/RES/73/195
٨)الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ،المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة:https://www.ohchr.org/ar/migration/global-compact-safe-orderly-and-regular-migration-gcm
٩)الوثيقة(A/RES/76/266)،١٤/٥/٢٠٢٢،الأمم المتحة،الجمعية العامة،الدورة السادسة والسبعون،متاح على الموقع الالكتروني:https://docs.un.org/ar/A/RES/76/266
١٠)عملية بودابست الوثيقة الاستراتيجية الصادرة بعد اعتماد"التزامات إسطنبول حول شراكة طرق الحرير من أجل الهجرة"و"نداء العمل الخاص بها-الخطة الخمسية"،٢٠١٩.متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.budapestprocess.org/wp-content/uploads/2019/12/BP_StrategicDocument_ImplementationPlan_Dec2019_AR.pdf
١١)نظرة عامة على حوكمة الهجرة،بروفايل ٢٠٢٠ جمهورية العراق،وكالة الأمم المتحدة للهجرة،المنظمة الدولية للهجرة.
https://publications.iom.int/system/files/pdf/mgi-iraq-2020-ar.pdf
١٢)السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة،الأمم المتحدة،https://www.un.org/ar/global-issues/migration

٢- البحوث :

١)رشا على الدين أحمد،المركز القانوني للعامل المهاجر(دراسة على ضوء قواعد القانون الدولي الاتفاقي والتشريعات الوطنية)،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية(المنصورة)،العدد ٦٥،أبريل ٢-١٨.متاح على الموقع الإلكتروني: https://mjle.journals.ekb.eg/article_155796.html

٢)رضوان سعد حمد جاب الله،تنظيم الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي دراسة مقارنة مع القواعد الدوليةوالاقليمية،٢٠٢١،جامعةالمنصورة،كليةالحقوق.متاح على الموقع الالكتروني: https://www.startpage.com/sp/search

٣)محمد بولاعة، المهاجر غير الشرعي بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي،المجلد٨،العدد١،مارس ٢٠٢١.متاح على الموقع الإلكتروني:https://asjp.cerist.dz/en/article/151655

٤)مصطفى محمد راضي،الهجرة غير الشرعية للعراقيين،الأعدادوالأسباب والحلول،مجلس النواب العراقي،دائرة البحوث،الدورة الانتخابية الرابعة،السنة التشريعية الأولى،٢٠١٨.متاح على الموقع الالكتروني: https://archive4.parliament.iq/wp-content/uploads/2019/01/.pdf

٥)عبدالمنعم عبد الوهاب العامر،نقابة المحامين،البصرة ،العراق،التنظيم القانوني للمهجرين والنازحين واللاجئين في التشريع العراقي،سلسلة كتاب أعال المؤتمرات،مركز جيل البحث العلمي،العام الثامن،العدد٢٨،يونيو ٢٠٢٠.متاح على الموقع الالكتروني: https://jilrc.com/archives/12427

٣-المقالات:

١)مقال تحت عنوان"في الفترة التي تسبق المؤتمر الرائد لسياسة الهجرة، يقدم العراق تعهدات رئيسية لحوكمة افضل"،وكالة الأمم المتحدة للهجرة العراق،١١ مايو ٢٠٢٢،متاح على الموقع الالكتروني:https://iraq.iom.int/ar/news/fy-alftrt-alty-tsbq-almwtmr-alrayd-lsyast-alhjrt-yqdm-alraq-thdat-ryysyt-lhwkmt-afdl

٢)السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة،الأمم المتحدة،https://www.un.org/ar/global-issues/migration

٤-الاتفاقيات الدولية:

١)اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام١٩٥١.

٢)البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين ١٩٦٧.

٥- التشريعات:

١)دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

٢)قانون اللاجئين رقم(١١٤)لعام(١٩٥٩)الخاص بتنظيم شؤون اللاجئين السياسيين والعسكريين في العراق :الوقائع العراقية،العدد ١٩٤، ١٩٥٩/٧/١٢.

٣)قانون اللاجئين السياسيين رقم(٥١)لعام (١٩٧١) النافذ:الوقائع العراقية،العدد ١٠،١٩٨٥/٤/١٩٧١.

٤)قانون الجنسية رقم(٢٦)لعام(٢٠٠٦)وقانون أعادة المفصولين السياسيين رقم(٢٤)لعام(٢٠٠٥)وقانون هيئة حل نزاع الملكية العقارية رقم(٢) لعام(٢٠٠٦)،الموقع الرسمي لقاعدة التشريعات العراقية. ٥)قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩:الوقائع العراقية،العدد،٤١٤١، كانون الثاني ٢٠١٠،السنة واحدة والخمسون.

٦)قانون وزارة الهجرة والمهجرين رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٩ –الوقائع العراقية،العدد،٤١٤١،كانون الثاني ٢٠١٠،السنة واحدة والخمسون.

٦–الرسائل

ايمان الطاهر علي،الهجرة غير القانونية في التشريعات الداخلية والاتفاقيات الدولية،رسالة الماجستير المنشورة،جامعة الزاوية،كلية القانون الزاوية،٢٠٢١.

ثالثاً:المصادر الانجليزية الالكترونية:

1- ١)Strand,A., Bendixsen,S., Paasche,E., & Schultz,J.(2011).Between two societies:Review of the information,return and reintegration of Iraqi nationals to Iraq (IRRINI) programme. *CMI Report*.https://open.cmi.no/cmi-xmlui/handle/11250/2475350

2)Arowolo,O.O.(2000).Return migration and the problem of reintegration.*International migration*, *38*(5),59-82.https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/75791143/9404784-libre.pdf

3)Khoury,Christina, Marco Mogiani, and João Reis (2024).Irregular pathways: Probing migration dynamics in Iraq and the significance of information campaigns. MIRAMI Final Report.Vienna:ICMPD.https://www.icmpd.org/file/download/61026/file/Final_Report_MIRAMI.pdf

4)Warda, W. K., al-Maffraji,H. S., Arif,N.,Toma,Y. Y., & Joffrey, A. C. (2019). Iraq border management and migration control egime.file:///C:/Users/DotNet/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/Iraq%20Border%20Management.pdf

5)Paasche,E.(2016).The role of corruption in reintegration: experiences of Iraqi Kurds upon return from Europe.Journal of Ethnic and MigrationStudies,42(7),1076–1093.https://doi.org/10.1080/1369183X.2016.1139445

6)European Union,"Partnership and Cooperation Agreement between the European Union and Its Member States, of the One Part, and the Republic of Iraq,of the Other Part"(Official Journal of the European Union,July 31, 2012), http://data.europa.eu/eli/agree_internation/2012/418/oj.

7)'Vision on Sustainable Reintegration of Returnees in Iraq - CAIR Report' (Vienna: International Centre for Migration Policy Development,2022). https://www.startpage.com/sp/search